فلسفة الحوار وتعزيز دورها في السلم المجتمعي

أ. نجية خليفة الطيف
كلية التقنية الطبية – جامعة نالوت
EMAIL: n.latif@nu.edu.ly

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى استجلاء فلسفة الحوار وبيان دورها في تعزيز السلم المجتمعي، وإظهار أهمية الحوار في تحقيق التعايش السلمي وضمان الأمن والاستقرار؛ إذ يُنظر إلى فلسفة الحوار كآلية فاعلة في تنمية الأسس التي تكفل وحدة المجتمع، واستدامة التعايش السلمي والانفتاح على الآخر، والحوار البناء يعد خطوة مهمة اتجاه معالجة العديد من المشكلات: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وفي ظل الصراعات المتواصلة تصبح فلسفة الحوار ضرورة ملحة لضمان السلم المجتمعي، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال أخلاقيات الحوار؛ إذ تعزز فلسفة الحوار السلم المجتمعي، وتشجع المبادرات وتحقيق التوافق بين أبناء المجتمع الواحد، وقد خلص البحث إلى أن لفلسفة الحوار قدرة كبيرة على حل العديد من المشكلات والنزاعات، وهذا يجعلها من الطرق الفاعلة للوصول إلى تفاهم والحلول المثلى.

الكلمات المفتاحية : الفلسفة، الحوار، السلم المجتمعي، الاستقرار السياسي.

Abstract:

The research aims to elucidate the philosophy of dialogue and highlight its role in promoting social peace، demonstrating the importance of dialogue in achieving peaceful coexistence and ensuring security and stability. The philosophy of dialogue is seen as an effective mechanism in developing the foundations that ensure community unity، peaceful coexistence، and openness to others. Constructive dialogue is an important step towards addressing many social، economic، and political problems. In the midst of ongoing conflicts، the philosophy of dialogue becomes a necessity to ensure social peace، and this can only be achieved through the ethics of dialogue، as dialogue philosophy promotes social peace، encourages initiatives، and achieves harmony among the members of the same community.

The research concluded that the philosophy of dialogue has a great ability to solve many problems and conflicts، making it an effective way to reach understanding and optimal solutions.

Keywords: philosophy، dialogue، social peace، political stability

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد.

يتسم الإنسان بطبعه الاجتماعي، فهو لا يستطيع العيش في عزلة، حتى وإن توافرت له كل وسائل الراحة؛ إذ تعد الاختلافات بين البشر حقيقة بديهية، وقد أشارت إليها الآية الكريمة: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخۡتَلَفُواْ ﴾ 19: يونس.

فالإنسان لا يمكن له أن يحقق ذاته أو ينتج المعرفة إلا من خلال التواصل والحوار مع الآخرين؛ حيث ينشأ التفاعل فتتولد الأفكار وتتضح المعاني، فالحوار ليس وسيلة تواصل بل مطلب اجتماعي، خاصة في ضوء تجارب الإنسان مع الحروب وتأثيراتها السلبية على كافة الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ حيث تُسهم فلسفة الحوار في تنمية قدرة الأفراد على التفكير المنهجي، وهذا يمكنهم من مواجهة المشكلات وإيجاد حلول مناسبة لها، كما أنه في ذات الوقت يعزز فكرة السلم المجتمعي بين أفراد المجتمع، ويحقق التعايش والتفاهم.

يستند هذا البحث إلى دراسة فلسفة الحوار وتعزيز دورها الفعّال في السلم المجتمعي، من أجل تحقيق التعايش السلمي والاستقرار داخل المجتمع، ويعُد الحوار وسيلة رئيسة للوصول إلى السلم المجتمعي؛ إذ ينبغي الالتزام بأخلاقيات وآداب الحوار ومعاييره الأخلاقية، وفي ذات الوقت يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على السلوكيات الشاذة التي ينبغي تجنبها أثناء الحوار، حتى تُضمن إدارة حوارية تحقق الهدف من التواصل البنّاء.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التحديات التي تواجه المجتمع الليبي نتيجة لتفشي ظاهرة العنف بأشكالها المتعددة، والتي أدت إلى تفاقم الانقسامات السياسية، وتصاعد وتيرة انتهاك حقوق الإنسان؛ حيث تبرز الحاجة إلى التركيز على فلسفة الحوار، وتوظيفها في البناء الاجتماعي، وتعزيز أطر التفاهم والتسامح بين أفراد المجتمع، لتحقيق حياة كريمة يسودها الاستقرار والأمن والأمان والنهضة والتطوير للعلم والإبداع.

وتتمحور إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما طبيعة فلسفة الحوار؟ وما الفوائد المتوخاة عند إجرائها؟

2- ما أهمية فلسفة الحوار؟ وكيف تُسهم في تعزيز السلم المجتمعي؟

3- كيف يمكن لفلسفة الحوار أن تؤدي دورًا في تحقيق الاستقرار السياسي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- بيان مفهوم فلسفة الحوار وإظهار فوائدها.

2- إبراز أهمية فلسفة الحوار وإظهار دورها في تعزيز السلم المجتمعي.

3- التعرف على دور فلسفة الحوار في إرساء الاستقرار السياسي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن فلسفة الحوار تعد أداة فاعلة لنبذ العنف والصراعات بين الأفراد، وتعزز من حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم، وتعمل على خلق بيئة ملائمة للتفاعل الاجتماعي، ناهيك على الأثر الإيجابي لفلسفة الحوار في تحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي، وإبراز أهمية فلسفة الحوار على المجتمع ككل، وفي ذات الوقت يسد البحث الفجوة في البحوث الخاصة بفلسفة الحوار، ونطمح أن يكون هذا البحث مرجعاً علمياً للباحثين وطلاب العلم.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف فلسفة الحوار، وما تتضمنه من فوائد وأخلاقيات، وتحليل دورها في تعزيز السلم المجتمعي وترسيخ الاستقرار.

مصطلحات البحث:

- **الفلسفة:** تُعد الفلسفة استخدامًا للعقل السليم، وهو "أعدل الأشياء قسمة بين الناس"[1]، باعتبار أنها أداة فعالة لإنشاء الحوار، وتجاوز سوء الفهم، وتوحيد الأفكار وتجميع الشتات"[2].
- **الحوار:** هو "تبادل الأحاديث بين طرفين أو أكثر في قضية محددة، بهدف إثراء المعرفة وتوليد الأفكار، بهدوء دون تعصب وخصومة"[3].
- **السلم المجتمعي:** وهو "حالة السلام والوئام بين الأفراد داخل المجتمع، وهو عنصر أساس لتقدم المجتمع وتطور أفراده"[4].
- **الاستقرار السياسي:** "هو تغير تدريجي ومنضبط يزيد من شرعية وكفاءة النظام السياسي"[5].

وقد قسم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة كالتالي:

المبحث الأول- يتناول مفهوم فلسفة الحوار: (شروطها، وفوائدها، وأخلاقياتها).

المبحث الثاني- أهمية فلسفة الحوار وبيان دورها في تعزيز السلم المجتمعي.

المبحث الثالث- دور فلسفة الحوار في تحقيق الاستقرار السياسي.

الخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

الإطار النظري

المبحث الأول– فلسفة الحوار (شروطها وفوائدها وأخلاقياته).

أولاً– مفهوم فلسفة الحوار.

أ– الحوار لغة:

لعل أول حوار عرفه الإنسان هو ذلك الحوار الذى حدث في السماء بين الخالق (الله تعالى) والمخلوق (الملائكة)، وكان حواراً ليس كأي حوار، إنه حوار تجلى بنوع من القدسية؛ لأن أحد أطرافه كان الله، فقد ورد الحوار في القرآن الكريم عندما خلق الله آدم أمر الملائكة بالسجود له، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾، البقرة: 30.

يفهم من هذا أن أول ظهور للحوار قد أشارت إليه الآيات الكريمة، وأن السنة النبوية هي الأخرى احتوت على أمثلة كثيرة للحوار، فقد كان النبي محمد –صلى الله عليه وسلم– يحاور المشركين والمنافقين، وكذلك يحاور أصحابه وزوجاته وحتى الأطفال، وهذا يبرهن تأصل الحوار كمنهج وأسلوب نبوي[6].

وقد جاء الحوار في لسان العرب "التراجع في الكلام، ويقصد به حديث بين شخصين أو أكثر، يتم فيه تناول الكلام بينهما بطريقة متكافئة"[7].

وجاء في مختار الصحاح أن المحاورة معناها "المجاوبة"، وأن التحاور معناه "التجاوب"[8]، وقد ورد في المصباح المنير: حاورته؛ أي: راجعته في الكلام، وورد –أيضاً– تحاوروا وأحار الجواب؛ أي: رده، وكذلك جاء "ما حاره"؛ أي: ما ورد[9].

ويعرف كذلك بأنه "الحديث الذي يتم بين فردين أو فريقين يتم فيه تبادل الكلام بينهما بطريقة متكافئة، فلا يتأثر به أحدهما دون الآخر، ويغلب عليه الهدوء، والبعد عن التعصب والخصومة"[10].

ب – الحوار اصطلاحاً:

تعددت التعريفات التي وضعها الفلاسفة للحوار، فعرفه (سقراط: 399 ق.م) بأنه "وسيلة للتعرف على الحقيقة، وتوجيه الناس نحو الفهم الصحيح والأخلاق الصالحة"[11]، وقد استخدم سقراط أسلوب الحوار السقراطي (السؤال والجواب) لتحفيز التفكير النقدي والاستفسار المستمر في مجال البحث عن الحقيقة والمعرفة.

وأما (مارتن بوبر: 1965م) فيعرفه بأنه "عملية تفاعلية بين الأفراد لأجل إحياء العلاقات الإنسانية بينهم، والتواصل بشكل صادق ومثمر بين الذات والآخر"[12]، وفيما يذكر (مارتن هيدغر: 1976م) بأنه "عملية كشف عن الوجود؛ حيث تجعل الكائنات البشرية تكتشف معاني الوجود من خلال التواصل والتفاعل"[13].

أما (جان مايكل فوكو: 1984م) فيعرفه بأنه هو "بيان القوة والمعرفة في المجتمع والتأثيرات على الفرد والمجتمع"[14]، ويعرفه (الجابري: 2010م) بأنه هو "تفكير يجري بين شخصين اثنين، والهدف منه

التفاهم، ويختلف عن الجدال أو المفاوضة أو المناقشة"[15]، ويعرفه (يورغن ها برماس) بأنه: "إطار للتفاعل بين الناس والتفاهم المتبادل بينهم، جاعلا من العقل التواصلي الموجه بالنقد والحجج عمادا لكل وفاق تكون له صلاحية كلية تضع حدا للخلافات والعنف"[16].

وخلاصة القول: فإن الحوار هو الحديث بين فردين أو أكثر بطريقة متكافئة في مسألة معينة، يغلب عليه الهدوء، والبعد عن التعصب لإظهار الحق بالحجة والبرهان[17].

وهكذا اختلفت كل الآراء حول معنى الحوار، كلاً يراه من زاوية خاصة، تبعاً لاختلاف وجهات نظر الفلاسفة في مختلف العصور، ومع هذا فمن الممكن وضع تعريف عام يصور الإطار العام للحوار، ويحدد القدر المشترك بين مختلف التعريفات، والمتفق عليه عند الفلاسفة في مختلف الأزمان، وهو أن الحوار نشاط عقلي لفظي يقدم فيه المتحاورون الأدلة والبراهين التي توضح وجهة نظرهم، لحل مشكلة أو توضيح قضية، بقصد تحقيق قدر من الفهم والتفاهم والانسجام [18].

وفي السياق ذاته فإن الحوار والجدال هما وسيلتان للتواصل، إلا أن هناك اختلاف بين الحوار والجدال؛ حيث أن الحوار هو تبادل الأفكار والآراء بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى فهم أفضل لموضوع ما، مع احترام وجهات نظر الجميع، بينما الجدال هو نقاش ذا طابع حاد بين طرفين أو أكثر، ويكون لأجل إثبات وجهة نظر طرف أو جماعة على حساب وجهة نظر الطرف الآخر من خلال تفنيد أراءه وأدلته وبراهينه[19].

ثانياً- شروط فلسفة الحوار:

هناك أربعة شروط يجب توافرها في المحاورة، و تتمثل في الآتي[20]:

1- **استخدام اللغة القوية:** وضوح الألفاظ، وترتيب الأفكار، وتسلسل المقدمات، والوصولً إلى النتائج المرجوة.

2- **اختيار الأسلوب الأمثل:** وهو اعتماد اللين والمحبة، واستخدام الكلمات الطبية التي تقرب الأفكار وتوحد المفاهيم، بعيداً عن العنف والشدة.

3- **احترام التخصص:** وهو عدم التحاور في أشياء ليس لها علاقة بموضوع التحاور.

4- **التجرد من العاطفة:** إن مجرد الادعاء لا يحقق الغرض المطلوب للوصول إلى الحقيقة، وإن الحماس للفكرة تعد ظاهرة صحيحة، ولكن لا بد من التجرد عن الحماس والعاطفة لإحقاق الحق في الموضوع المتنازع عليه.

ثالثاً- فوائد فلسفة الحوار[21].

يمكن أن تُسهم فلسفة الحوار في تعزيز روح التفاهم والتسامح بين الأفراد والجماعات، وتقدم الحلول للصراعات والمشكلات، فتتمثل فوائد فلسفة الحوار في الآتي:

1- **حل النزاعات بطرق سليمة:** تعمل فلسفة الحوار إلى التشجيع على حل النزاعات بطرق سليمة، وبناء أواصر التفاهم، وهذا يقلل من حدة الصراعات الداخلية، ويسهم في تحقيق الاستقرار.

2- **تطوير المهارات العقلية والاجتماعية:** تسهم فلسفة الحوار في تطوير المهارات العقلية والاجتماعية للأفراد، مثل: مهارات الاستماع، والتفكير النقدي، وحل المشكلات، والتعاون مع الآخرين.

3- **تعزيز الشفافية والمشاركة الديمقراطية:** يمكن أن تسهم فلسفة الحوار في تعزيز الشفافية والمشاركة الديمقراطية في صنع القرار وإدارة المجتمع، مما يزيد من الشعور بالمسؤولية والانتماء، ويعزز الاستقرار.

4- **تعزيز السلم المجتمعي:** تعمل فلسفة الحوار على التقليل من التوتر والاحتقانات بين الأفراد، وبالتالي فهي تسهم في الحفاظ على السلم المجتمعي والاستقرار.

5- **تحقيق التقدم والتطور الاجتماعي:** تسهم فلسفة الحوار في تحقيق التقدم والتطور الاجتماعي من خلال تبادل الخبرات والمعارف، وترسيخ الابتكار والإبداع في جميع المجالات.

يستنتج من النقاط السابقة أن فلسفة الحوار تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الوحدة والتفاهم من خلال المشاركة في الحوارات والنقاشات المفتوحة؛ حيث يمكن للأفراد والجماعات التفاهم على القضايا المشتركة والبحث عن حلول للتحديات التي تواجه المجتمع وتهدد استقراره.

رابعاً- فلسفة أخلاقيات الحوار:

تشكل أخلاقيات فلسفة الحوار مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي توجه سلوك المشاركين خلال الحوار في تمثل "إطارًا أخلاقيًا يحدد المعايير السلوكية، مثل: الاحترام، الصدق، الاستماع الفعّال، التعاون، والنهج البناء الذي ينبغي الالتزام به أثناء التفاعل"[22]، فالفلسفة في الحوار تُعد "أداة مهمة للتواصل بين الأفراد، وآلية فعّالة لتبادل الآراء، ومع ذلك ففلسفة الحوار لا تقتصر فقط على تبادل الآراء والاستماع، بل يتطلب الأمر الالتزام بأخلاقياتها، والتي تعزز قيمة وجودة الحوار، وتساعد على البناء التفاعلي الصحي والمثمر"[23].

في الوقت الحالي لا بد من التركيز الشديد على الآدب والأخلاقيات؛ حيث إن أحد أخطاء الحوار الجسيمة هو الخلط بين الموضوع والشخص، فيتحول الحوار في هذه الحالة إلى هجوم شخصي مليء بالفضائح والاتهامات والطعون غير المبررة، وهو ما يبتعد عن العقلانية؛ لذا من الضروري تجنب هذه السلوكيات التي تعيق الحوار وتقلل من فعاليته.

ولضمان سير الحوار بشكل بناء ومثمر لا بد لنا من التحلي بعديد من القيم والأخلاقيات، منها على سبيل المثال لا الحصر[24]:

1- **الاحترام:** هو أن يحترم أطراف الحوار بعضهم البعض، سواء أكانوا متفقين أو مختلفين في الآراء والمواقف.

2- **الصدق والأمانة:** وهو أن يكون الحوار مبنياً على الصدق والأمانة؛ حيث يمثل كل طرف في التعبير عن أرائه ومواقفه بشكل صريح وصادق، دون إخفاء للمعلومات أو تحريفها.

3- **الاستماع الفعال:** يتعين على كل طرف في الحوار أن يستمع بانتباه لآراء الآخرين، ويحاول فهم وتقدير وجهات نظرهم، دون الانحياز أو الحكم المسبق.

4- **المرونة والاستعداد للتغيير:** ينبغي أن يكون الحوار منصة للتفكير النقدي والاستعداد لتغيير الآراء والمواقف في ضوء ما يتوافر من معلومات وحجج.

5- **التعاون والتضامن:** يأمل أن يكون الحوار فرصة للتعاون والتضامن بين الأطراف والبحث عن الحلول المشتركة.

المبحث الثاني- أهمية فلسفة الحوار وبيان دورها في السلم المجتمعي.

تعد أهمية فلسفة الحوار في كونها وسيلة اتصال فعّالة بين أفراد المجتمع، ودعامة فكرية وثقافية تُمكن الأفراد من نقل أفكارهم إلى الآخرين بحجج وأدلة مقنعة، تُسهم في تعزيز التفكير والتحليل، والاستدلال[25]، وتحرر الفرد من الانغلاق، وفي ذات الوقت تساعده على التواصل مع الآخرين لتحقيق ذاته، والالتزام بالمعايير الأخلاقية.

كما أن الحوار في حد ذاته ارتبط بتطور الإنسانية، وأصبح محورًا مهمًا في المجتمعات المتحضرة كونه وسيلة فعّالة في معالجة الأزمات، كبديل للعنف والصراع في تسوية المسائل المختلفة في الحياة.

هذا وتولى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء اهتمامًا كبيرًا بالحوار، لتحقيق التقدم والرقي داخل المجتمع ومؤسساته؛ حيث يعد الحوار أساساً لاتفاق المحادثة في مجالات حيوية متنوعة؛ لذا تقوم الدول المتقدمة بتخصيص مقررات دراسية وأقسام علمية بالجامعات لتدريس فنون التواصل وقواعد وأصول الحوار[26].

إن فلسفة الحوار هي المدخل الرئيس لتحقيق السلم المجتمعي، بالرغم من تنوع واختلاف الثقافات والأعراق؛ حيث تسعى المجتمعات البشرية جاهدة إلى تحقيق السلم بين أفرادها، ليسود الأمن والسكينة والاستقرار، وهذا ينعكس إيجابًا على تطورها وازدهارها.

إن السلم المجتمعي هو حالة من التوافق والتعايش والوئام بين مختلف الجماعات داخل المجتمعات، وهو عنصر أساسي في بناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة، فالسلم يعني التوازن والاستقرار في العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد والمجموعات، ويبرز دوره في تعزيز الاستقرار والسلام؛ إذ يوفر بيئة مستقرة وآمنة، يتحقق فيها التضامن والتعاون، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز العدالة[27].

فهناك العديد من الفلاسفة لهم إسهامات في تحقيق السلم المجتمعي: منهم: (أرسطو: 322 ق.م) الذى عد السلم والعدل أساسين في بناء المجتمع، وقد قدم فلسفه حول كيفية تحقيق السلم من خلال إنشاء مجتمع يقوم على العدل والمناعة ضد الفوضى[28]، فيما ركز (كانط: 1804م) على مفهوم السلام الدائم؛

حيث قدم فكرة الديمقراطية السليمة، وطبقت على المستوى الدولي لتحقيق السلم والاستقرار العالمي[29]، وأما (مارتن لوثر: 1968م) فركز على الحقوق والعدالة الاجتماعية والتعايش السلمي بين الأعراق والثقافات، وعلى الرغم من تنوع الأفكار والنظريات التي قدمها الفلاسفة عبر العصور إلا أن هناك اتفاقاً على أهمية السلم المجتمعي كهدف أساس يسعى المجتمع إليه[30].

إن فلسفة الحوار تسعى بطبيعتها إلى فهم الحقيقة والواقع، وتبحث عن الطريق التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن والسلام في المجتمعات، وتسهم في تعزيز العدالة والمساواة اللتين تعدان أساس السلم المجتمعي، وتساعدان في تطوير الفهم العميق ، وكيفية تطبيقها في المجتمع، فالفلسفة تسهم في تعزيز قيم السلم والتعايش السلمي في المجتمع من خلال تعزيز الفهم الأخلاقي والروحي لقيم الرحمة والإحسان والتعاطف، وفي ذات السياق تعد الفلسفة أداة لتحقيق السلم المجتمعي، وتساعد في إيجاد أفضل الحلول للمشكلات بشكل شامل ومستدام[31]، ومن وجهة نظري فأني أرى أن الفلسفة غير منفصلة عن الواقع كما يظن البعض، بل يمكن الاستفادة منها من خلال نظرياتها في معالجة المشاكلات التي تواجه المجتمع، وبالتالي فهي تسهم في تطور وازدهار المجتمعات.

أما السلام فإن مركز (ماعت) للسلام والتنمية وحقوق الإنسان يعرفه بأنه "حالة إيجابية تمثل الاستقرار والهدوء أكثر من مجرد غياب للحالات السلبية، كالعنف والحرب والقتل"، ويُشدد على أن أركان السلام في أي مجتمع ترتبط بإدارته السياسية ذات التعددية الدينية والثقافية والسياسية لضمان حقوق الأقليات دون تمييز، والاحتكام إلى القانون لتحقيق المساواة والعدالة، مع الأخذ في الاعتبار المساواة الكاملة أمام القانون بغض النظر عن التنوع الاجتماعي: الدين، أو العرق ، وتكون فيه المساءلة ومكافحة الفساد فعالة عبر مؤسسات الدولة والمجتمع، والحيلولة دون الاضطرابات وأعمال العنف الناجمة عن التعصب الديني والعرقي، والتي تُعد من أكبر معوقات السلم المجتمعي[32]، من هنا يتضح أن السلم المجتمعي يمثل التعايش والاستقرار الكامل بين الشعوب والمناطق المتنوعة، ويرسخ التفاهم وحسن الجوار واحترام آراء الآخرين وتقبل التعايش بين الأقليات، ويسعى لحل المشاكل بالتوافق دون اللجوء إلى العنف.

وهنا أحب أن أنوه كباحثة إلى أهمية الحوار في التوصل إلى اتفاق وتفاهم وتحقيق السلم المشترك، وقد تجسد هذا في المبادرات والاتفاقيات لتحقيق السلم بين قبيلتي القذاذفة وأولاد سليمان عام 2016م، وبين قبيلتي الزاوية وورشفانة؛ حيث حقق الحوار القبائلي نتائج مثمرة وإيجابية في الحفاظ على السلم والاستقرار.

ومما لا شك فيه أن الحوارات القبائلية أسهمت في تسوية النزاعات والصراعات وإعادة الثقة والتواصل وتعزيز الوحدة الوطنية والعدالة والمساواة وترسيخ العلاقات الاجتماعية وتماسكها؛ حيث يعد الحوار القبائلي من ضمن الأليات الرئيسة لتحقيق التفاهم والسلم بين الأطراف المتنازعة من خلال المبادرات والمصالحات.

وتؤدي فلسفة الحوار دوراً مهماً في تحقيق السلم المجتمعي، حيث تسعى القبائل إلى التفاهم والتوافق لعقد حوارات من أجل تحقيق السلام، فقد كان لشيوخ القبائل دور فعال في تحقيق التعايش السلمي في المجتمع؛ حيث كرست جهودهم في المناطق الشرقية والغربية والجنوبية في دعم المصالحة بين الزنتان والمشاشية عام 2017م التي أقيمت في مدينة الأصابعة، وقد تمخض عن هذا الاتفاق تحقيق الأمن والسلام ونبذ العنف والكراهية، ومن هنا يمكن القول أن هذه الحوارات القبائلية كانت خطوة إيجابية نحو تحقيق التعايش السلمي بين أبناء المجتمع الليبي، والطريقة المثلى للوصول السلام الاجتماعي[33].

المبحث الثالث– دور فلسفة الحوار في تحقيق الاستقرار السياسي.

إن فلسفة الحوار السياسي تمثل مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تهدف إلى فهم الطريقة التي يتم فيها تنظيم وتنفيذ الحوار السياسي؛ حيث يشجع الحوار السياسي على التسامح والتعاون بين الأطراف المشاركة، حتى في حالة اختلاف الآراء والمواقف، بهدف الوصول إلى حلول مشتركة وتعزيز الفهم المتبادل.

فالحوار السياسي ضرورة حتمية لنمو الأفراد والمجتمعات وتحقيق الاستقرار، ويمثل أحد الأسس الرئيسية لقيام وازدهار المجتمعات، فالاستقرار يُعد شرطًا أساسيًا لأمن الأفراد في المجتمعات، بينما يؤدي النقص فيه إلى الفوضى والاضطراب، مما يعيق التقدم الحضاري للشعوب؛ لذا يُعد تحقيق الاستقرار السياسي عملية تتطلب إجراء حوارات ناجحة تهدف إلى بناء مجتمع تسوده: الحرية، العدالة، المساواة، ويعزز السلم المجتمعي، والذي يُعد ضروريًا لاستقرار المجتمعات، والحوار الوسيلة المثلى لحل النزاعات وتقارب وجهات النظر، وتحقيق الاستقرار السياسي، ويرتبط بشكل وثيق بالمشاركة السياسية الفعالة[34].

وفي السياق ذاته إن الاستقرار السياسي في ليبيا هو مصطلح يشير إلى الحالة التي يكون فيها البلد مستقر سياس؛ حيث يسوده السلام والتوافق، ويتمتع أفراده بالحريات الأساسية والاستقرار والأمن، ولعل هذا الاتفاق السياسي يعد خطوة إيجابية نحو تحقيق الاستقرار، ويعرف الاستقرار السياسي بأنه "الحالة التي يتميز بها النظام السياسي في دولة ما عندما يكون هناك توازن وثبات في السلطة والحكم، وتقليل للتوترات والصراعات السياسية داخل الدولة"[35].

الاتفاق السياسي

عند الحديث عن الاتفاق السياسي فإن ليبيا من الدول التي كان لها تجربة في ذلك، ونحن في هذا المقام وجب الإشارة إلى ذلك؛ إذ بعد أحداث 2011م سعى الليبيون إلى توقيع اتفاق سياسي في مدينة الصخيرات (المغرب)، وذلك في ديسمبر عام 2015م، وهذا الاتفاق كان جزءاً من محاولات المجتمع الدولي لحل النزاع المستمر في ليبيا، وإحلال السلام والاستقرار.

ويعد هذا الاتفاق حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار ومحاولة بناء دولة ديمقراطية في ليبيا، من خلال الحوار الوطني الذي جمع ممثلين من مختلف أرجاء البلاد، وشمل أطرافًا فاعلة رئيسة في العملية

الديمقراطية الليبية، مثل: أعضاء مجلس النواب، المؤتمر الوطني العام، المجلس الوطني الانتقالي، إضافة إلى مشاركة من الأحزاب السياسية: قادة القبائل، والمنظمات النسائية؛ حيث قدمت هذه الأطراف مساهمات في صياغة الاتفاق الذي يرتكز على مجموعة من مبادئ رئيسة تضمن الحقوق الديمقراطية للأفراد ولمؤسسات الدولة، واحترام القانون واستقلاله.

وتتطلع هذه المساهمات لإنشاء مجتمع آمن ومتماسك يسوده: التوافق الوطني، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والالتزام بالمسار الديمقراطي، واحترام نتائج الانتخابات، ومبدأ التداول السلمي علىٰ السلطة، وإدانة كافة أشكال الاستبداد التي تميز بها النظام السابق.

ومن أهم المبادئ التي أتفق عليها[36]:

1- الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنية وترابها وسيادتها واستقلالها، والسيطرة التامة على حدودها الدولية، ورفض أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية.

2- الالتزام الكامل بالإعلان الدستوري والعملية السياسية المستندة على مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي علىٰ السلطة.

3- التأكيد على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، وأن أي تشريع يخالفها يُعد باطلًا.

4- التأكيد على المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وتكافؤ الفرص، مع رفض أي شكل من أشكال التمييز.

5- صون حقوق المكونات الثقافية باعتبارها جزءًا أساسيًا وأصيلاً من الشعب الليبي.

6- رفض التحريض على الكراهية، والتفكير التعصبي، والتطرف، والتشهير، وكافة أوجه التمييز، والالتزام بعدم استخدام وسائل الإعلام في ارتكاب هذه الأفعال.

بدوري باحثة في فلسفة الحوار، وبالنظر إلى البنود التي نص عليها الاتفاق، وتم الاتفاق عليها يمكنني أن أضع العديد من التساؤلات حول: كيف يتم تطبيقها وتنفيذها؟ وهل تم وضع آليات للمتابعة والمراقبة؟ وهل سيساهم هذا الاتفاق في تحقيق الاستقرار داخل المجتمع؟ إذ كان هناك بند من البنود يتعلق برفض التحريض على الكراهية من خلال وسائل الإعلام، فإن تنفيد هذا البند قد يثير تحديات لبعض الأطراف؛ لأنها قد تتعارض مع فكرة حرية التعبير المشروعة، على الرغم من أن هناك قوانين تحظر التحريض على الكراهية في بعض البلدان، إلا أن تطبيق هذه القوانين يتطلب توازناً بين حقوق الأفراد في التعبير وضمان عدم ترويج الكراهية والتحريض على العنف.

من الضروري أن يتم التفاوض والحوار بين الأطراف المختلفة لضمان تنفيد بنود الاتفاق بشكل يحترم حرية التعبير، ويمنع التحريض على الكراهية في نفس الوقت، ويمكن أن تؤدي وسائل الإعلام دوراً هاماً في هذا السياق، من خلال تشجيع الحوار المفتوح، ونشر المحتوى الذي يعزز التفاهم والتسامح، مع

مراعاة مسؤوليتها الاجتماعية في عدم الترويج للكراهية والعنف؛ لأن هذا ليس من أخلاقيات فلسفة الحوار، فلا بد أن يكون الحوار الإعلامي لتعزيز التفاهم والتسامح.

الخاتمة:

فلسفة الحوار تمثل سلوكًا حضاريًا ضروريًا ينبغي أن يتم بأدب، ووفق شروط محددة لضمان تحقيق السلم المجتمعي، الذي يشمل الأمن والاستقرار وتقدم المجتمع، وتؤدي دورًا محوريًا في استقرار المجتمعات وحل مشكلاتها، فالسلم المجتمعي يُعد من متطلبات فلسفة الحوار، وتهدف إلى التفاهم بين الأطراف المتنازعة، ولها دور في إنهاء الحروب الأهلية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتغليب المصلحة العامة، والقضاء على الفتنة بين أبناء المجتمع.

والبحث أظهر أهمية ودور فلسفة الحوار في تحقيق السلم المجتمعي، وتأثيرها على الاستقرار السياسي في المجتمع الليبي.

النتائج:

1- إن فلسفة الحوار تُعد ضرورة حتمية لتحقيق التفاهم، وتعزيز التواصل الفعَال بين المتحاورين، وإنها السبيل الوحيد لتجاوز الخلافات، وبناء جسور الفهم والتواصل بين الأطراف المختلفة.

2- إن الالتزام بقواعد وأخلاقيات فلسفة الحوار ليس فقط وسيلة، بل هي ركيزة أساسية لإجراء حوارات بناءة ومثمرة، إنها الضامن لنضوج الحوار وتحقيق أهدافه بطريقة مستدامة.

3- تمتلك فلسفة الحوار قدرة كبيرة على حل المشكلات والنزاعات، وهذا يجعلها من الأساليب المؤثرة في تحقيق التفاهم والوصول إلى حلول مثلى.

4- إن ترسيخ مبادئ فلسفة الحوار والسلم المجتمعي بين أفراد المجتمع الليبي يعد ركيزة أساسية لتحقيق الوئام الاجتماعي، والسبيل الوحيد لتحقيق التلاحم والتعايش السلمي بين مختلف الفئات والأفراد في المجتمع.

5- تحقيق الاستقرار السياسي وإصلاحه يتطلبان ليس فقط الحوار البناء، والديمقراطية والحرية، بل إرادة قوية وتفان في بناء مجتمع متماسك وعادل، مع احترام حقوق الإنسان وتعزيز مبادئ المساواة والعدالة.

التوصيات:

1- توصى الباحثة بأهمية الاهتمام بفلسفة الحوار وترسيخها في جميع جوانب الحياة، من خلال الندوات والنقاشات المفتوحة التي تشجع على التفاعل وتبادل الآراء، بالإضافة إلى دمج مبادئ فلسفة الحوار في المناهج التعليمية، وتنظيم دورات تدريبة لتعزيز مهارات التواصل الفعال الاحترافي.

2- توصي الباحثة بضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في بنود الاتفاق السياسي، وهذا يشمل تحقيق الاستقرار والسلم من خلال تعزيز الشراكة والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، وتعزيز العملية الديمقراطية، وتعزيز حكم القانون مع الالتزام بحقوق الإنسان وتعزيز الحوار الوطني المستدام كأساس لتحقيق السلام والاستقرار.

3- توصي الباحثة باستخدام وسائل الإعلام في تعزيز فلسفة الحوار ودورها في السلم المجتمعي، من خلال تقديم قصص النجاح والتجارب الإيجابية للتعايش السلمي بين مختلف الثقافات والمجتمعات، بالإضافة إلىٰ تنظيم فعاليات إعلامية مباشرة، مثل: الحوارات، والندوات، والمناقشات التي تعزز فلسفة الحوار، وتشجع على التفاعل البناء والاستماع المتبادل.

قائمة المصادر والمراجع:

القران الكريم

1- فريناند آلكييه، معنى الفلسفة، ترجمة: حافظ الجمالي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 4.

2- عبد السلام بن عبد العالي، الفلسفة أداة للحوار، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 1، 2011م، ص 6.

3- كرم علي حافظ، إدارة الحوار والتفاوض، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2016م، ص 12.

4- طه بدوي، السلام الاجتماعي والتعايش السلمي، دار غريب، القاهرة، ط 1، 2010م، ص 44.

5- سهيلة هادى، الاستقرار الساسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، المجلد 10، سبتمبر، 2018م، ص 139.

6- السيد محمد حسين فضل الله، الحوار في القرآن: قواعده، أساليبه، معطياته، دار الملاك، ط 5، 1996م، ص 10.

7- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 4، 2003م، ص 217.

8- محمد بن أبى بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان، 1986م، ص 171.

9- أحمد محمد الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، ص 56.

10- منير البعلبكي، المورد، قاموس إنجليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، 1977م، ص 214.

11- فاروق عبد المعطي، سقراط، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1993م، ص 14.

12- عبد الله المطيري، مارتن بوبر وفلسفة الحوار، صحيفة العرب الأولى، متاح على الرابط: http://aawsa.com\home\article\79951.

13- جان هرش، الدهشة الفلسفية، ترجمة: محمد آيت حنا، منشورات الجمل، ط 1، بيروت، 2019م، ص 437.

14- ميشيل فوكو، حكم الذات وحكم الآخرين، ترجمة: الزواوي بفوره، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت، ص 9.
15- خالد التوازني، حوار الحضارات في فكر محمد عابد الجابري، العدد 765، متاح على الرابط: https;\\alarabi.nccal.gov.kw\home\artcle\24412
16- حسام الدين فياض، فلسفة التعايش والاعتراف بالآخر عند هابرماس، 15/ 5/ 2022م، متاح على mana.net
17- فهد بن ناصر العبودي، الحوار منهج وسلوك، دار أطلس الخضراء، الرياض، 2005م، ص 19.
18- تغريد الطاسان، فلسفة الحوار، 21/ 3/ 2023م، صحيفة الوطن متاح على الرابط: https;\\www.alwatan.com.sa\ampartcle\1122809
19- منى إبراهيم اللبودي، الحوار: فنياته واستراتيجياته وأساليب تعليمه، مكتبة وهبه، القاهرة، 2003م، ص 21.
20- سفيان مكافح، الفلسفة سبيلا للحوار والتسامح، معاني، 16/ 10/ 2021م، متاح على الرابط: http;\\maany.life\philosophy-is-a-path-to\-dialogue-and-tolerance.
21- سلمى بو غازي، فلسفة الحوار المجتمعي، مكتبة المجتمع العربي، ط 1، 2017م، ص 33.
22- عبد القادر الشيخلي، أخلاقيات الحوار، دار الشروق، عمان، 1993، ص 22 .
23- عبد الله التطاوي، الحوار الثقافي مشروع التواصل والانتماء، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، 2006م، ص 133.
24- الناصر عبد اللاوي، التواصل والحوار- أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي المعاصر، دار الفارابي، ط 1، لبنان، 2013م، ص 34.
25- حسين جمعة، ثقافة الحوار مع الآخر، مجلة جامعة دمشق، العدد 3، المجلد 24، ص 1.
26- عماد أبو صالح، فن الحوار، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 11/ 3/ 2022م، متاح على الرابط: https;\\archive\detals\org
27- بو نوة علي، السلم المجتمعي وآليات تحقيقه، مجلة أبحاث، المجلد 7، العدد 1، 2022م، متاح على الرابط: htt\\www.researchgate.net
28- عباسي فاطمة الزهراء، بو هالي إبراهيم، الدولة والمواطن عند أرسطو، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم فلسفة، جامعة ماي، 2017م، ص 22.
29- إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، عثمان أمين، ط 1، القاهرة، 1952م، ص 9.
30- مكوت إتش هندريكس، مارتن لوثر، ترجمة: كوثر محمود محمد، مؤسسة هنداوي، ط 1، 2014م، القاهرة، ص 22.
31- حسن الصفار، السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته، دار الساقي، 2017م، ص 20.

32- ناصف نصار، حول غياب الحوار الفلسفي في ثقافتنا، منتدى العربي، العدد 55، سبتمبر/ 2004م.
33- أحمد محمد التيجاني محمد الفقي، دور مؤسسات المجتمع المدني الليبي في تعزيز المصالحة الوطنية بين الرؤية وآليات الحل، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، الأكاديمية الليبية، 2021م، ص 206.
34- محمد الصالح بو عافية، الاستقرار السياسي- قراءة في المفهوم والغايات، العدد 15، شهر 6/ 2016م، ص 6.
35- هشام محمود أقداجي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2009م، ص 22.
36- الاتفاق السياسي الليبي، 17/ 12/ 2015م، متاح على الرابط: https;\\news.un.org\ar\story\2015-12-243702